



قانون رقم ١٠٨ لسنة ١٩٥٦

بفتح اعتماد إضافي في ميزانية السنة المالية ١٩٥٥-١٩٥٦

باسم الأمة

مجلس الوزراء

بعد الاطلاع على الإعلانات الدستورية الصادر في ١٠ من فبراير سنة ١٩٥٣ ؛

وعلى القرار الصادر في ١٧ من نوفمبر سنة ١٩٥٤ بتحويل مجلس الوزراء سلطات رئيس الجمهورية ؛

وبناء على ما عرضه وزير المالية والاقتصاد ؛

أصدر القانون الآتي :

مادة ١ - بفتح في ميزانية السنة المالية ١٩٥٥-١٩٥٦ قسم ١٧ (وزارة الحربية) فرع ١ (الديوان العام والجيش) باب ٣ (أعمال جديدة) اعتماد إضافي قدره ٥٠٠,٠٠٠ ج (خمسمائة ألف جنيه) للساهمة في تسليح الجيش السوري .

ويؤخذ هذا الاعتماد الإضافي من وفور الميزانية العامة .

مادة ٢ - على وزيرى المالية والاقتصاد والحربية تنفيذ هذا القانون كل منهما فيما يخصه ما

مدر ديوان الرئاسة في أول شعبان سنة ١٣٧٥ (١٤ مارس سنة ١٩٥٦)

وزير الحربية
رئيس مجلس الوزراء
جمال عبد الناصر حسين
عبد الحكيم عامر لواء (أ.ح)

وزير المالية والاقتصاد

عبد المنعم القيسوني

قانون رقم ١٠٩ لسنة ١٩٥٦

بفتح اعتماد إضافي في ميزانية السنة المالية ١٩٥٥-١٩٥٦

باسم الأمة

مجلس الوزراء

بعد الاطلاع على الإعلانات الدستورية الصادر في ١٠ من فبراير سنة ١٩٥٣ ؛

وعلى القرار الصادر في ١٧ من نوفمبر سنة ١٩٥٤ بتحويل مجلس الوزراء سلطات رئيس الجمهورية ؛

وبناء على ما عرضه وزير المالية والاقتصاد ؛

مادة ٢ - على وزيرى المالية والاقتصاد والتربية والتعليم تنفيذ هذا القانون كل منهما فيما يخصه ما

مدر ديوان الرئاسة في أول شعبان سنة ١٣٧٥ (١٤ مارس سنة ١٩٥٦)

رئيس مجلس الوزراء

جمال عبد الناصر حسين

وزير المالية والاقتصاد

وزير التربية والتعليم

عبد المنعم القيسوني

كمال الدين حسين صباغ (أ.ح)

قانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٥٦

بالإذن للحكومة بأن تأخذ من الأموال الموجودة تحت يدها ٣٠,٠٠٠ جنيه لمنحها سلفة لتؤسسة التأمين والادخار للعمل

باسم الأمة

مجلس الوزراء

بعد الاطلاع على الإعلانات الدستورية الصادر في ١٠ من فبراير سنة ١٩٥٣ ؛

وعلى القرار الصادر في ١٧ من نوفمبر سنة ١٩٥٤ بتحويل مجلس الوزراء سلطات رئيس الجمهورية ؛

وبناء على ما عرضه وزير المالية والاقتصاد ؛

أصدر القانون الآتي :

مادة ١ - يؤذن للحكومة في أن تأخذ من الأموال الموجودة تحت يدها مبلغ ٣٠,٠٠٠ جنيه (ثلاثين ألف جنيه) لمنح سلفة لتؤسسة التأمين والادخار للعمل على أن يرد إلى هذه الأموال ما يتجمع من أموال هذه المؤسسة .

مادة ٢ - على وزيرى المالية والاقتصاد والشئون الاجتماعية والعمل تنفيذ هذا القانون كل منهما فيما يخصه ما

مدر ديوان الرئاسة في أول شعبان سنة ١٣٧٥ (١٤ مارس سنة ١٩٥٦)

رئيس مجلس الوزراء

جمال عبد الناصر حسين

وزير المالية والاقتصاد

وزير الشئون الاجتماعية والعمل

عبد المنعم القيسوني

حسين الشافى بكاشى (أ.ح)

مادة ٢ - على وزيرى المالية والاقتصاد والتجارة والصناعة تنفيذ هذا القانون كل منهما فيما يخصه ما

مدير ديوان الرئاسة فى اول شعبان سنة ١٣٧٥ (١٤ مارس سنة ١٩٥٦)

رئيس مجلس الوزراء

جمال عبد الناصر حسين

وزير المالية والاقتصاد

عبد المنعم القيسونى

وزير التجارة والصناعة

محمد ابو نصير

قانون رقم ١١١ لسنة ١٩٥٦

بفتح اعتماد فى ميزانية السنة المالية الحالية ١٩٥٥-١٩٥٦

باسم الأمة

مجلس الوزراء

بعد الاطلاع على الاعلان الدستورى الصادر فى ١٠ من فبراير سنة ١٩٥٢

وعلى القرار الصادر فى ١٧ من نوفمبر سنة ١٩٥٤ بتحويل مجلس الوزراء
سلطات رئيس الجمهورية ؛

وبناء على ما عرضه وزير المالية والاقتصاد ؛

أصدر القانون الآتى :

مادة ١ - يفتح فى ميزانية السنة المالية الحالية ١٩٥٥ - ١٩٥٦
قسم ١٦ (وزارة المواصلات) فرع ١٦ (الديوان العام) باب ٣ (أعمال
جديدة) اعتماد قدره ٩٠٠٠ ج (تسعة آلاف جنيه) لبناء مكاتب فوق
مبنى مخازن النقل الميكانيكى بالعباسية لشغلها بمراقبة النقل .

ويؤخذ هذا الاعتماد من وفور الاعتماد المخصص لبناء جراج بالسيدة
زينب بالباب الثالث من ميزانية نفس الفرع .

مادة ٢ - على وزيرى المالية والاقتصاد والمواصلات تنفيذ هذا
القانون كل منهما فيما يخصه ما

مدير ديوان الرئاسة فى اول شعبان سنة ١٣٧٥ (١٤ مارس سنة ١٩٥٦)

وزير المواصلات

جمال عبد الناصر حسين

وزير المالية والاقتصاد

عبد المنعم القيسونى

أصدر القانون الآتى :

مادة ١ - يفتح فى ميزانية السنة المالية الحالية ١٩٥٥-١٩٥٦ قسم
(وزارة المالية والاقتصاد) فرع ١ (الديوان العام) باب ٢ (مصرفات
حامة) اعتماد إضافى قدره ٥٤,٠٠٠ ج (أربعة وخمسون ألف جنيه)
لمشتري ورق وظروف وماكينات كتابة للوزارات والمصالح .

ويؤخذ هذا الاعتماد الإضافى من الزيادة المتوقعة فى الإيرادات نتيجة
بيع الأدوات الكتابية التى ألقى توزيعها بمعرفة مخازن وزارة المالية
والاقتصاد .

مادة ٢ - على وزير المالية والاقتصاد تنفيذ هذا القانون ما

مدير ديوان الرئاسة فى اول شعبان سنة ١٣٧٥ (١٤ مارس سنة ١٩٥٦)

رئيس مجلس الوزراء

جمال عبد الناصر حسين

وزير المالية والاقتصاد

عبد المنعم القيسونى

قانون رقم ١١٠ لسنة ١٩٥٦

بإنشاء وظيفة مستشار فى لشئون الصناعة فى ميزانية السنة المالية
١٩٥٥-١٩٥٦

باسم الأمة

مجلس الوزراء

بعد الاطلاع على الاعلان الدستورى الصادر فى ١٠ من فبراير سنة ١٩٥٢ ؛

وعلى القرار الصادر فى ١٧ من نوفمبر سنة ١٩٥٤ بتحويل مجلس الوزراء
سلطات رئيس الجمهورية ؛

وبناء على ما عرضه وزير المالية والاقتصاد ؛

أصدر القانون الآتى :

مادة ١ - تنشأ فى ميزانية السنة المالية ١٩٥٥-١٩٥٦ قسم
(وزارة التجارة والصناعة) فرع ١ (الديوان العام) باب ١ (ماهيات
وأجرومترتبات) وظيفة مستشار فى لشئون الصناعة يربط ثابت قدره
٢٠٠٠ ج سنويا .

وتؤخذ التكاليف عن المدة الباقية من السنة من وفور اعتمادات نفس

الباب .